الأمم المتحدة S/2017/695*

مجلس الأمن

Distr.: General
10 August 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٦٧ (٢٠١٦) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، وطلب إليّ فيه أن أقدم تقريرا كل ستة أشهر عن الحالة في غينيا – بيساو وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرار وولاية المكتب المتكامل. ويقدم التقرير آخر المعلومات عن التطورات الرئيسية السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان في غينيا – بيساو منذ تقريري المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ (S/2017/111).

ثانيا – التطورات الرئيسية في غينيا – بيساو

ألف – الحالة السياسية

٢ – منذ تاريخ صدور تقريري الأخير، لا يزال الجمود السياسي مستحكما في غينيا – بيساو ولم يحرز أي تقدم صوب تنفيذ اتفاق كوناكري الموقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأدى جمود الموقف في الجمعية الوطنية، وما تلاه من عدم الموافقة على برنامج الحكومة وميزانية الدولة إلى مزيد من الاستقطاب في المواقف السائدة في البلد. وعلى الرغم من مختلف المبادرات الرامية إلى إجراء حوار حقيقي لحل الأزمة المؤسسية، لم يكن هناك أي دليل على تحقيق أي تقدم.

٣ – وفي ٦ شباط/فبراير، قدمت حكومة رئيس الوزراء أومارو سيسوكو إمبالو برنامجها إلى الجمعية الوطنية. وفي ٢٢ شباط/فبراير، رفضت اللجنة الدائمة المؤلفة من ١٥ عضوا التابعة للجمعية تحديد موعد لعقد جلسة عادية للنظر في البرنامج على أساس أن الحكومة لم تُشكل وفق أحكام اتفاق كوناكري، ولم يُقدم البرنامج في غضون ٣٠ يوما من الموعد النهائي المنصوص عليه في الاتفاق. ولم يشارك سوى تسعة من أعضاء اللجنة من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي في التصويت، بينما امتنع عن المشاركة ستة أعضاء من حزب التجديد الاجتماعي.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، قدم حزب التجديد الاجتماعي، وهو ثاني أكبر حزب في البرلمان بعد الحزب الأفريقي، التماسا إلى سيبريانو كاساما، رئيس الجمعية الوطنية، طلب فيه إلغاء قرار اللجنة الدائمة والدعوة إلى عقد جلسة عامة للجمعية الوطنية للنظر في برنامج الحكومة. وفي ٣ آذار/مارس، أصدر الرئيس قرارا برفض الطلب بحجة أن الطرف يفتقر إلى الصفة القانونية للطعن في قرارات اللجنة. وفي ١٢ نيسان/أبريل، أعلنت المجموعة البرلمانية لحزب التجديد الاجتماعي قرارها المشاركة فقط في الجلسات العامة للجمعية الوطنية.

٥ - وفي الوقت نفسه، في ضوء عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق كوناكري، أرسل وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لغينيا - بيساو، الرئيس ألفا كوندي، وزيرَ دولته والأمين العام للرئاسة، نبي يوسف كيريدي بانغورا، إلى بيساو يومي ٨ و ٩ آذار/مارس. وأجرى السيد بانغورا مشاورات مع القادة السياسيين للبلد وأعضاء المجتمع الدولي لمناقشة مقترح الوسيط بشأن عقد اجتماع مصالحة، في كوناكري، بين قيادة الحزب الأفريقي، ومجموعة الـ ١٥ نائبا برلمانيا الذين طردوا من الحزب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ولكن الاجتماع المقترح لم يُعقد بسبب الافتقار إلى توافق في الآراء داخل مجموعة الـ ١٥ البرلمانية.

٦ - ومن ١٠ آذار/مارس إلى ١٨ أيار/مايو، قام خوسيه ماريو فاز، رئيس غينيا - بيساو، بجولة في طول البلاد وعرضها لاستطلاع آراء أصحاب المصلحة المحليين بشأن الشؤون الوطنية. وطوال الجولة، ركز الرئيس على ثلاث أولويات هي: السلام والاستقرار؛ والإدارة السليمة للأموال العامة؛ وتنفيذها مشروعه الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، ''*مونا لاما*'' (''هُبوا هبة رجل واحد''). وانتهت الجولة في بيساو، حيث أعلن كلٌّ من الرئيس ووزير الداخلية أن حكومة رئيس الوزراء سيسكو إمبالو ''لن تُحل بسبب الضغط الدولي''.

٧ - وخرجت سلسلة من المظاهرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٩ آذار/مارس، نظمت حركة تسمى ''المواطن'' مظاهرة في بيساو تطالب باستئناف أنشطة الجمعية الوطنية وتعرب عن تأييدها للرئيس والحكومة. وفي ١١ آذار/مارس، نظمت ''حركة المواطنين أصحاب الضمير وغير الموالين'' مظاهرة مضادة في بيساو تدعو إلى استقالة الرئيس. وعلى الرغم من أن الحزب الأفريقي لم يؤيد حركة الاحتجاج علنا، فإن العديد من أنصار الحزب شاركوا فيها. وفي ٨ نيسان/أبريل، نظمت حركة المواطنين أصحاب الضمير وغير الموالين أمسية، حضرها ما يقرب من أربعة وعشرين شخصا، أهابوا بالرئيس التوصل إلى حل للأزمة السياسية أو الدعوة إلى انتخابات عامة مبكرة. واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين، وألقت القبض على سبعة أشخاص أفرج عنهم لاحقا. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، خرجت الحركة وغيرها من منظمات المجتمع المدني بمظاهرة أخرى كانت سلمية شارك فيها حوالي ١ ٠٠٠ إنسان. بيد أنه أثناء مظاهرة نظمتها نفس الحركة في ٢٧ أيار/مايو، بلغ عدد المشاركين فيها حوالي ٨٠٠ مشارك، اندلعت اشتباكات بين عناصر إنفاذ القانون والمتظاهرين، أصيب فيها ١٨ متظاهرا وعنصرا من عناصر الشرطة، وفقا لمصادر المستشفيات.

٨ - وفي ضوء هذه التطورات، فإن الفريق المكون من شركاء دوليين الذي يتخذ من غينيا - بيساو مقرا له، المؤلف من الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، أصدر بيانا صحفيا في ٢٦ أيار/مايو، لاحظ فيه مع القلق تصاعد حدة التوتر في البلد، بسبب التصريحات المؤججة للمشاعر والإضرابات والتهديد

بالخروج بمظاهرات عنيفة في الشوارع. وأشار الفريق إلى الإعلانات السابقة الصادرة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وحث الجهات السياسية الفاعلة على التحلي بضبط النفس.

٩ - وفي ٢ نيسان/أبريل، وصلت الأمينة التنفيذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ماريا دو كارمو سيلفيرا، إلى بيساو في زيارة استغرقت أربعة أيام للتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بشأن الأزمة. وبعد اجتماعها مع الرئيس فاز في ٥ نيسان/أبريل، ذكرت الأمينة التنفيذية أنها تلقت تأكيدات من الرئيس ''بأنه سيبذل كل ما في وسعه لإقامة منبر للحوار'' بين غينيا - بيساو.

١٠ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، وبناء على مشاورات مع وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوناكري، الرئيس ألفا كوندي، وصلت بعثة وزارية تابعة للجماعة إلى بيساو بدعم من المكتب المتكامل. وكانت البعثة بقيادة وزير خارجية ليبريا، وتضم وزير خارجية سيراليون، ووزير الدولة والأمين العام للرئاسة في غينيا، ومدير ديوان وزير الخارجية في السنغال ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية.

١١ - وأجرت البعثة مشاورات وزارية مع الشركاء الدوليين الموجودين في غينيا - بيساو خلال اجتماع شارك في تيسيره ممثلي الخاص والممثل الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، التقى وفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع ممثلي المجتمع المدني ورئيس الوزراء وقادة الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، ومجموعة البرلمانيين الـ ١٥ الذين طردوا من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرئيس. وأكدت البعثة الحاجة الملحة لتنفيذ اتفاق كوناكري ولإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية سلمية وذات مصداقية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي. كما أبلغت أصحاب المصلحة بشأن خطط لسحب بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو اعتبارا من ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، امتثالا للقرار الذي اتخذته هيئة رؤساء الدول والحكومات للجماعة الاقتصادية في مؤتمر القمة المعقود في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في أبوجا. وخلال المشاورات، أكدت الأطراف المتنازعة من جديد التزامها بتنفيذ الاتفاق، بينما أعربت الجهات الوطنية صاحبة المصلحة وممثلي المجتمع المدني عن خشيتها من أن انسحاب بعثة الجماعة الاقتصادية في بيساو يمكن أن يكون له تأثير ضار على الأمن والاستقرار في البلد.

١٢ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، قبل مغادرة بيساو، أصدرت البعثة بيانا ختاميا أوصت فيه سلطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بفرض جزاءات محددة الهدف على الأفراد والكيانات الذين يعرقلون التنفيذ السلس لاتفاق كوناكري، في حالة عدم الامتثال له أو عدم وجود خطوات ملموسة لتنفيذه في غضون ٣٠ يوما.

١٣ - وأسفر الموقف القوي الذي اتخذته البعثة الوزارية للجماعة الاقتصادية إلى بذل جهود في سبيل تعزيز المشاورات بين أصحاب المصلحة الوطنيين. وفي ٥ أيار/مايو، أصدرت الحكومة بيانا ذكرت فيه أن رئيس الوزراء قد وجه دعوة إلى الأحزاب السياسية ذات المقاعد البرلمانية لإجراء مشاورات يومي ٢ و ٣ أيار/مايو في إطار اتفاق كوناكري. ولاحظ البيان أن حزب التجديد الاجتماعي هو الوحيد الذي قبل الدعوة وأضاف أن الجمعية الوطنية هي المحفل الملائم لمناقشة الأزمة. وعلاوة على ذلك، أعادت الحكومة تأكيد تصميمها على إيجاد حلول للأزمة وضمان أداء الجمعية الوطنية لمهامها بصورة طبيعية.

١٤ - وفي اليوم ذاته، أصدر الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي بيانا دعا فيه أعضاء فريق البرلمانيين الـ ١٥ الذين طردوا من عضوية الحزب ليؤكدوا للجنته، لجنة الحوار والمصالحة، رغبتهم في إعادة إدماجهم كأعضاء في الحزب. وفي ١٧ أيار/مايو، في أعقاب اجتماع عقد مع اللجنة، أعرب رئيس الوزراء السابق باسيرو دجا عن الرغبة في الاندماج من جديد في الحزب الأفريقي. وخلال مؤتمر صحفي عقد في اليوم نفسه في بيساو، أكد عدة أعضاء آخرين في فريق البرلمانيين الـ ١٥ استعدادهم للدخول في حوار مع قيادة الحزب، شريطة أن تُعقد المناقشات خارج مقر الحزب.

١٥ - وفي ١٥ أيار/مايو، قدم ممثلو حزب التجديد الاجتماعي، وفريق البرلمانيين الـ ١٥ الذين طردوا من الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي والحزب الديمقراطي الجديد التماسا إلى الرئيس أكدوا فيه دعمهم لكل من رئيس الوزراء والرئيس. ولكن في رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو موجهة إلى الرئيس ألفا كوندي، أوضح رئيس الحزب الديمقراطي الجديد، إيايا ديالو، أن الشخص الذي وقع على الالتماس باسم الحزب غير مخول بأن يفعل ذلك.

١٦ - وفي ٢٥ أيار/مايو، قام حزب التجديد الاجتماعي بمسيرة في بافاتا، عاصمة إقليم بافاتا. وفي اليوم ذاته، في مقابلة مع إذاعة محلية، ذكر رئيس الحزب، ألبرتو نبونه نامبيا، أن الجزاءات الدولية المفروضة على الجهات الفاعلة السياسية لن تحل الوضع المتأزم بل ستفاقم ذلك الوضع في البلد.

١٧ - وفي ١ حزيران/يونيه، أصدرت مجموعة من الأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان بيانا صحفيا ألقت فيه اللوم على الحزب الأفريقي ورئيسه، فضلا عن رئيس الجمعية الوطنية، بسبب الحالة في البلد. ودعت المجموعة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى فرض جزاءات على الحزب الأفريقي وزعيمه ورئيس الجمعية الوطنية ومؤيديهم لعدم امتثالهم لأحكام اتفاق كوناكري.

١٨ - وفي ٢٤ أيار/مايو، عقد ممثلي الخاص اجتماعا مع الفريق المستقل المنشأ حديثا للمنظمات النسائية، المعروف باسم فريق التيسير النسائي، لمناقشة خطوات عملية لمشاركة المرأة في البحث عن حل توافقي للأزمة. وفي ٢٧ أيار/مايو، أرسل المنتدى مذكرة إلى المكتب المتكامل لبناء السلام، أعرب فيه عن الحاجة إلى تسوية الانقسامات الطويلة الأمد بين القادة السياسيين، ودعا إلى اتخاذ خطوات لوضع حد لاستمرار إقصاء النساء عن العمليات السياسية. وقام ممثلي الخاص بتشجيعهن على استعادة مكانتهن اللائقة في محافل صنع القرارات الوطنية وبناء السلام، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركتهن في تيسير الحوار بين الأطراف السياسية المعنية. وردا على ذلك، طلب فريق التيسير النسائي من مكتب الأمم المتحدة المتكامل أن يقدم له الدعم التقني والمالي في جهوده لحل الأزمة، وقد قدمت له البعثة الدعم المطلوب.

١٩ - وبعد ذلك في ٣٠ أيار/مايو، اجتمع فريق التيسير النسائي مع رئيس الجمهورية لحثه على إجراء حوار حقيقي مباشر مع الزعماء السياسيين الرئيسيين. وفي اليوم ذاته، أصدر الفريق بيانا صحفيا، ناشد فيه الأحزاب السياسية الدخول في حوار بناء من أجل حل النزاع. وفي ٢ حزيران/يونيه، اجتمع ممثلو المنتدى مع ممثلي الخاص لإحاطته علما بالتقدم المحرز في جهود التيسير التي يبذلها.

٢٠ - وفي ٤ حزيران/يونيه، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الدورة العادية الحادية والخمسين لهيئة رؤساء الدول والحكومات في مونروفيا. وفي بيانها الختامي، حثت الهيئة جميع الجهات المعنية على الامتثال لأحكام اتفاق كوناكري؛ ومددت ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر للسماح بالتنفيذ

الكامل للاتفاق؛ وأكدت تصميمها على فرض جزاءات محددة الهدف، إذا اقتضى الأمر، على جميع الكيانات التي تعمل لعرقلة التنفيذ السلس للاتفاق. ورحبت الهيئة باستمرار عدم تدخل الجيش في الأزمة السياسية، وحثته على الاستمرار في هذا الموقف؛ وطلبت إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تقيم بانتظام، من خلال اللجنة الوزارية الرفيعة المستوى، التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق.

٢١ - وفي الفترة الممتدة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه، قام السفير إلبيو روسيلي من أوروغواي، رئيس لجنة الأمم المتحدة للجزاءات المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بزيارة لبيساو. وكانت زيارته تهدف إلى جمع تقارير مباشرة عن تنفيذ وفعالية تدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، ومناقشة التطورات السياسية ذات الصلة. واجتمع رئيس اللجنة مع الرئيس ورئيس البرلمان، ورئيس الوزراء، ووزيري الخارجية والداخلية، ومع الضباط العسكريين الخاضعين للجزاءات، ورئيس محكمة العدل العليا، وزعماء الأحزاب السياسية، ومجموعة الـ ١٥ برلمانيا المطرودين من الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي، والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية. وأجرى أيضا مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل والشركاء الدوليين الآخرين. ورحب السفير روسيلي، في معرض حديثه لوسائل الإعلام في ١٥ حزيران/يونيه، ''بالسلوك المثالي'' للجيش، وأشار إلى أنه سيقدم استنتاجاته إلى لجنة الجزاءات ومجلس الأمن للتقييم.

٢٢ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، قدم الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي، باسم الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، باستثناء حزب التجديد الاجتماعي، وثيقة إلى فريق الشركاء الدوليين الذي يتخذ من غينيا - بيساو مقرا له، تقترح الطرائق اللازمة لتنفيذ اتفاق كوناكري. وأكدت الوثيقة مجددا الاقتراح الذي قدمه رئيس البرلمان في شباط/فبراير ٢٠١٧، والتي اشتملت على جدول زمني لتنفيذ الاتفاق.

٢٣ - وفي الفترة ما بين ٢٢ و ٢٤ حزيران/يونيه، عقد الحزب الأفريقي مؤتمره الوطني الأول في بيساو، وحضر المؤتمر ٦٠٠ مندوب. وشارك رئيس الوزراء السابق باسيرو دجا، الذي كان يشغل منصب النائب الثالث لرئيس الحزب الأفريقي قبل اندلاع الأزمة، في هذه المناسبة باعتباره عضوا عاديا في الحزب. واعتمد المؤتمر عددا من التوصيات، بما في ذلك الحاجة إلى توضيح السلطة والصلاحيات المخولة للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، من خلال الإصلاحات الدستورية، مع المحافظة على النظام شبه الرئاسي؛ وإصلاح القانون الانتخابي، وقانون الأحزاب السياسية؛ فضلا عن التقليل إلى أدنى حد من تكرار النزاعات الداخلية. وأوصى مؤتمر الحزب كذلك بأن يكون لرئيس الحزب رأي في اختيار مرشحي الحزب للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وكرر الدعوة لتعيين أوغوستو أوليفايس رئيسا للوزراء بوصفه مرشحا توافقيا في إطار اتفاق كوناكري. وانعقد المؤتمر في خضم تصاعد حدة التوتر بين الأعضاء التقليديين للحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي وفصيل من فريق البرلمانيين الـ ١٥ المطرودين الذين اتهموا قيادة الحزب باستبعاد جميع المناضلين وكبار أعضاء الحزب المشتبه في دعمهم للحزب.

٢٤ - وخلال اجتماع مع الزعماء الدينيين في ٢٦ حزيران/يونيه، دعا الرئيس فاز إلى ''الوحدة'' بين جميع مواطني غينيا - بيساو، وشدد على ضرورة أن يبذل أصحاب المصلحة الوطنيون قصارى جهدهم لتذليل الصعوبات التي يواجهها البلد في غضون الـ ٩٠ يوما التالية. ودعا الحزب الأفريقي وحزب التجديد الاجتماعي، ومجموعة البرلمانيين الـ ١٥ الذين طردوا من الحزب الأفريقي للتوصل إلى اتفاق وتيسير اعتماد برنامج الحكومة وميزانية الدولة، وأضاف أنه في حالة عدم الاتفاق، فإنه يدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة.

٢٥ - وفي الفترة من ٥ إلى ١٠ تموز/يوليه، بفضل جهود الدعوة التي بذلها فريق التيسير النسائي، عقد الرئيس محادثات ثنائية مع رئيس مجلس النواب، ورئيس الوزراء، ورئيس محكمة العدل العليا ومع زعماء الحزب الأفريقي وحزب التجديد الاجتماعي. وأبلغ فريق التيسير النسائي ممثلي الخاص بأن الزعماء السياسيين الرئيسيين قد وافقوا على استئناف المشاورات المنتظمة والنظر في خيارات لحل الأزمة وفقا للدستور واتفاق كوناكري. وانتهز الفريق الفرصة لطلب مزيد من الدعم الاستشاري والبرنامجي من المكتب المتكامل.

٢٦ - وفي ١٧ تموز/يوليه، أصدر الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن بيانا أعرب فيه عن تأييده لجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحث الرئيس على قيادة عملية تنفيذ اتفاق كوناكري. وحث أيضا جميع الأطراف على الامتناع عن القيام بأعمال أو إصدار بيانات يمكن أن تزيد من حدة التوتر والتحريض على العنف، ودعا إلى احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير. وأعرب المجلس عن قلقه من الانسحاب المزمع للبعثة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ودعا المجتمع الدولي إلى تعبئة الموارد المالية من أجل دعم استمرار البعثة، كما قرر القيام ببعثة إلى غينيا - بيساو خلال عام ٢٠١٧ من أجل متابعة تنفيذ قرارات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتحاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن سبل المضي قدما.

باء - الحالة الأمنية

٢٧ - لا تزال الحالة الأمنية مستقرة بوجه عام ولكنها متوترة. وأفضت الأزمة السياسية الطويلة إلى تزايد عدد المظاهرات، واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بزيادة المواجهات بين سلطات إنفاذ القانون والمتظاهرين على الرغم من أن معظم هذه المواجهات ظلت سلمية.

٢٨ - وفي ٥ أيار/مايو، بدأت بعثة الجماعة الاقتصادية الانسحاب إلى الثكنات في انتظار الانسحاب الكامل من البلد في مرحلة لاحقة. وفي ٤ حزيران/يونيه، عاد ٦٥ عضوا من أعضاء الوحدة النيجيرية إلى وطنهم. ولكن أوقف انسحاب البعثة لاحقا بقرار من هيئة رؤساء الدول والحكومات التابعة للجماعة تمديد ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

جيم - حالة حقوق الإنسان

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز تقدم يذكر في ضمان امتثال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس، لا سيما مبدأ الاستقلال عن الحكومة. ولم يتحقق تقدم يُذكر فيما يتعلق بالتحقيق الجاري في الانتهاكات الجسيمة الماضية لحقوق الإنسان وإنشاء آليات المساءلة ذات الصلة بالموضوع.

٣٠ - ومن الناحية الإيجابية، حقق المكتب المتكامل تقدما في العملية القانونية التي بدأتها السلطات الوطنية عقب الاعتقال غير القانوني لمواطن يبلغ من العمر ٣٤ عاما وتعذيبه ثم وفاته في مخفر للشرطة في بيساو في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٢ شباط/فبراير، اتهم المدعي العام ثمانية شرطيين بإلحاق أذى بدني جسيم، وفي ٩ حزيران/يونيه حُكم على شرطي واحد بالسجن لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر وأُمر بدفع تعويض إلى أسرة الضحية. وبرئ السبعة الآخرون المشتبه فيهم لعدم وجود أدلة.

٣١ - وفي ٩ حزيران/يونيه، أجرت حكومة غينيا - بيساو تقييما ذاتيا لسجلها في تنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مما حفز الحوار الوطني بين مؤسسات الدولة والأطراف الفاعلة في المجتمع

المدني وممثلي الشباب والنساء وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، وذلك بدعم من المكتب المتكامل. وضم الحدث ممثلين عن السلطة القضائية والجمعية الوطنية والوزارات المعنية والرئاسة، وأمانات الدولة، وممثلي المجتمع المدني والمجتمع الدولي.

٣٢ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، قام المجلس الوطني للتواصل الاجتماعي، ورابطة الصحفيين بإصدار بيانات شجبا فيها محاولات تقييد حرية التعبير وحرية الصحافة من خلال التخويف. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أوقفت الحكومة بث هيئة الإذاعة العامة البرتغالية (تلفزيون وإذاعة البرتغال). وردا على ذلك، أصدرت رابطة غينيا - بيساو لحقوق الإنسان بيانا أدانت فيه القرار وطالبت بإيجاد حل عن طريق الحوار.

٣٣ - قام المكتب المتكامل بتوثيق الحوادث، بما في ذلك حالات الاحتجاز والاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب مسؤولي إنفاذ القانون أثناء المظاهرة التي جرت في ٢٧ أيار/مايو، وأدانتها رابطة حقوق الإنسان لغينيا - بيساو. وفي أعقاب الاحتجاجات التي نظمتها حركة المواطنين أصحاب الضمير وغير الموالين في ٨ نيسان/أبريل، اعتقلت الشرطة لفترة قصيرة سبعة متظاهرين على أساس قانون يمنع عقد اجتماعات أو تسيير مظاهرات في الأماكن العامة الواقعة على مسافة محددة من مباني مؤسسات معينة. وفي وقت لاحق، أفرجت الشرطة عنهم بعد توسط المكتب المتكامل.

٣٤ - وفي ١ حزيران/يونيه، أصدرت وزارة الداخلية بيانا صحفيا حظرت فيه تنظيم المظاهرات التي خططت لها حركة المواطنين أصحاب الضمير وغير الموالين وحركة ''المواطن'' يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه، بحجة أن المظاهرات يمكن أن تعرض النظام العام والسلم للخطر. وفي ٢ حزيران/يونيه أدانت عصبة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو موقف أمانة الدولة، وحثت الحكومة على الامتناع عن القيام بأفعال تؤدي على الأغلب إلى تقييد الحق في التظاهر.

دال - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٣٥ - استمر الأداء الاقتصادي الإيجابي خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥ في المائة لعام ٢٠١٧، أي أقل بقليل من نسبة ٥,١ في المائة عام ٢٠١٦، لكنها أعلى بكثير من المتوسط الذي تبلغ نسبته ٢,٦ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذه هي النتيجة المشتركة لزيادة إنتاج وتصدير جوز الكاجو، والنمو في قطاع البناء، وزيادة استقرار إطار الاقتصاد الكلي، وزيادة الإيرادات العامة (بنسبة ٣٢,٤ في المائة)، وتحسن الانضباط في إدارة الأموال العامة. ويقدر بأن مجموع إنتاج جوز الكاجو سوف يتجاوز ١٧٠ ألف طن وأن ترتفع الأسعار إلى مستويات عالية تاريخيا (يقبض المنتجون في المتوسط ١ ٠٥٠ (١,٧٥ دولار) فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للكيلوغرام الواحد حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧). وعلى الرغم من استمرار تعليق الدعم المباشر للميزانية، عملت الحكومة على دفع المرتبات بانتظام وغطت بعض النفقات الأساسية.

٣٦ - وقامت لجنة الخزانة، التي أنشئت عام ٢٠١٦، ويشارك في اجتماعاتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بصفة مراقب، بتحسين دورها الرقابي الذي تضطلع به إدارة النفقات العامة. كما وفرت اللجنة حيزا مفيدا لتبادل المعلومات بين الحكومة وشركائها الرئيسيين في التنمية، مع التركيز على زيادة الانضباط المالي والشفافية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية ومتواصلة من أجل تحقيق مزيد من الكفاءة في تخصيص النفقات العامة.

٣٧ - وفي أيار/مايو، قام صندوق النقد الدولي بتقييم أداء البلد فاعتبره مرضيا بوجه عام، مع إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية. وبناء على ذلك، وافق صندوق النقد الدولي على ترتيب يتعلق بتسهيل ائتماني ممدد بمبلغ ٣,٠٣ ملايين دولار من حقوق السحب الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت مجموعة البنك الدولي إطارا جديدا للشراكة القطرية لغينيا - بيساو بمبلغ إرشادي قيمته ٩٠ مليون دولار خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٣٨ - وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي الإيجابي نسبيا، فإن الرفاه العام والظروف الاجتماعية للسكان لا تزال صعبة. ولا تزال نسبة الفقر عالية ومتفشية، وليس هناك سوى تحسن محدود في نتائج التنمية البشرية الأوسع نطاقا. ومن أجل تحسين توافر وجودة البيانات المتعلقة بالفقر، وتعزيز فهم مختلف أبعاد الفقر، دشّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في نيسان/أبريل ٢٠١٧ مشروع تحليل للفقر المتعدد الأبعاد. ومن المتوقع أن تكتمل هذه الدراسة بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت اضرابات اتحادات العمال في قطاعي العدالة والتعليم بسبب التأخيرات في دفع الإعانات والمتأخرات من المرتبات، عن إجراء مفاوضات بين الحكومة واتحاد كتبة المحاكم وكذلك مع نقابتي المعلمين الرئيسيتين. وساعدت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كلتا الحالتين في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية.

٤٠ - وفي الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل، قدمت اليونيسيف الدعم لوزارة التعليم في طبع وتوزيع كتب مدرسية لـ ٠٠٠ ٣١٠ طالب من طلبة الصفوف الابتدائية على نطاق البلد، بالتعاون مع الشراكة العالمية من أجل التعليم، في سبيل تحسين نوعية التعليم في البلد.

٤١ - وقدمت منظمة الصحة العالمية الدعم إلى بعثة مشتركة للتحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والبنك الدولي في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل. وأجرت البعثة تقييما لشروط أهلية البلد للحصول على نماذج تمويل جديدة للسنوات الثلاث المقبلة.

٤٢ - ومن ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه، قامت وزارة الصحة والجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الآخرون بحملة وطنية مشتركة لتوزيع الناموسيات المعالجة بمبيدات مديدة المفعول. وجرى توزيع حوالي مليون ناموسية لحماية أكثر من مليونين من البالغين والأطفال من الملاريا. وبلغ معدل الوفيات بسبب الملاريا في غينيا - بيساو أكثر من ٣٠ في المائة عما عليه في بلدان أخرى في غرب أفريقيا، حيث يمثل ١٥,٨ في المائة من جميع الوفيات. ويتأثر الأطفال دون سن الخامسة بشكل غير متناسب، وهم يمثلون حوالي ٤١ في المائة من جميع الحالات و ٤٥ في المائة من جميع الوفيات.

ثالثا - حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

ألف - رعاية الحوار السياسي وعمليات المصالحة الوطنية الشاملة للجميع

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المكتب المتكامل على المساعدة في منع تصعيد حدة التوتر وأعمال العنف، وتحسين المناخ السياسي، واستعادة الثقة بين القادة السياسيين، فضلا عن فتح المجال

للحوار والتوافق في الآراء. وعمل ممثلي الخاص عن كثب مع فريق الشركاء الدوليين الذي يتخذ من غينيا – بيساو مقرا له وتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني والقادة الدينيون والتقليديون وغيرهم من كبار صانعي الرأي، وحثهم على تشجيع الحوار والتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

٤٤ - وفي ضوء الوضع السياسي المتسم بالاستقطاب وعدم وجود حوار حقيقي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، سعى ممثلي الخاص إلى تشجيع جهود مجموعة من النساء من صناع الرأي في بناء توافق في الآراء. وقدم المكتب المتكامل التوجيه والدعم الاستراتيجيين وكفل احتفاظ فريق التيسير النسائي بالملكية الكاملة للمبادرة. ونتيجة لذلك، اتخذ فريق التيسير النسائي قرارا بإقناع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين بضرورة إيجاد حل عاجل وتوافقي للمأزق السياسي. وأسفر عزمه والتزامه الحقيقي عن إجراء محادثات ثنائية بين الرئيس ورئيس البرلمان، ورئيس الوزراء، ورئيس الحزب الأفريقي للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة في شهر آب/أغسطس ٢٠١٥.

٤٥ - وفي الفترة من ٨ إلى ١١ شباط/فبراير، نظمت اللجنة المنظمة للمؤتمر الوطني لتعزيز السلام والتنمية في غينيا – بيساو، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل وصندوق بناء السلام، ندوة دولية حول موضوع ''مواجهة الماضي لبناء غينيا – بيساو المستقبل''. وحضر الندوة أكثر من ٢٥٠ مشاركا، من بينهم الرئيس ورئيس البرلمان وزعماء سياسيون وممثلو المؤسسات الوطنية وقوات الدفاع والأمن وممثلو المجتمع المدني وأكاديميون. وقدمت اللجنة المنظمة نتائج المشاورات التي أجريت في المؤتمرات الإقليمية السابقة ومع المواطنين الذين يعيشون في الخارج، من عام ٢٠٠٩ حتى الوقت الراهن. وفي نهاية المناقشات، قدم المشاركون عددا من التوصيات، بما في ذلك التأكيد على أهمية دخول القيادة السياسية في حوار صريح ومفتوح لكسر الجمود السياسي الراهن.

٤٦ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه، قام المعهد الوطني للدراسات والبحوث، بدعم من المكتب المتكامل، بإطلاق سلسلة من سبعة مؤتمرات عن إصلاح الدولة. وجرت مناقشة في المؤتمر الأول حول ''النهج التاريخي والاجتماعي للصراع على السلطة في غينيا – بيساو''. وفي ٦ تموز/يوليه، عقد المعهد الوطني مؤتمره الثاني بشأن ''الأحزاب السياسية وتحديات التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي الوطني.'' وحضر نحو ٥٠ عالما وطالبا من غينيا – بيساو المؤتمر الأول، وارتفع العدد إلى ١١٠ في المؤتمر الثاني. ونقلت الإذاعة المحلية وقائع كلا المؤتمرين على الهواء مباشرة.

باء – استعراض دستور غينيا – بيساو

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحرز الجهات المعنية الوطنية أي تقدم في تنفيذ اتفاق كوناكري فيما يتصل بمراجعة الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى الأزمة السياسية والمؤسسية، لم تعقد اللجنة المخصصة المعنية بالإصلاح الدستوري التابعة للجمعية الوطنية.

جيم – استراتيجيات إصلاحُ قطاع الأمن الوطني وسيادة القانون

٤٨ - قدم المكتب المتكامل، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المساعدة إلى الجهات المعنية الوطنية في إجراء تنقيح للاستراتيجية القطرية لإصلاح قطاع الأمن التي نشرت للمرة الأولى في عام ٢٠٠٦. وساعدت البعثة سلطات الدفاع الوطني من أجل

تعزيز العلاقات المدنية – العسكرية، بما في ذلك عن طريق دعم برنامج العلاقات المدنية – العسكرية لمعهد الدفاع الوطني وفي وضع استراتيجية وطنية للعلاقات المدنية – العسكرية.

٤٩ – وقام المكتب المتكامل بدعم الجهود التي بذلتها وزارتا الدفاع والداخلية، ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، بما في ذلك مبادرة التوعية التي أُطلقت في ٢٥ أيار/مايو لتوفير التوجيه للأفراد العسكريين وأفراد الأمن لمنع التدخل في العملية السياسية وضمان الخضوع للتسلسل القيادي الشرعي.

٥٠ – والمشاورات مستمرة بين المكتب المتكامل والحكومة للتصدي للتحديات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد العسكريين وأفراد الأمن.

دال – حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها

٥١ – عقد ممثلي الخاص اجتماعات منتظمة للشركاء الدوليين والإقليميين الذين يتخذون غينيا – بيساو مقرا لهم بهدف تشجيع التوصل إلى فهم مشترك للحالة المتطورة، وضمان اتباع نهج وخطاب منسقين من قبل المجتمع الدولي.

٥٢ – وعلى الصعيد الإقليمي، كثف ممثلي الخاص مساعيه الحميدة للمساعدة على تيسير الدعم المستدام والشامل للجميع والمشاركة المنسقة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسافر إلى مونروفيا وكوناكري وداكار لمناقشة أهداف البعثة الوزارية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو وتوقيتها وطرائق عملها. وبعد فترة وجيزة من انعقاد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مونروفيا، في ١٦ حزيران/يونيه، قام ممثلي الخاص بزيارة إلى لومي، حيث اجتمع مع الرئيس فور إيسوزيمنا غناسينغبي، بصفته الرئيس الجديد لهيئة رؤساء الدول والحكومات التابعة للجماعة. وناقشوا التوقعات القصيرة الأجل والسيناريوهات الممكنة ودعم طرائق قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعملية وساطة ناجحة في غينيا – بيساو.

٥٣ – وفي ١٣ نيسان/أبريل، اجتمع الوفد الزائر من المنظمة الدولية للفرانكفونية بممثلين عن المكتب المتكامل والسلك الدبلوماسي في بيساو. وأطلع الوفد المشاركين على الآراء التي تبادلها مع أصحاب المصلحة الوطنيين، وأكد من جديد ضرورة إقناع أصحاب المصالح بأهمية تنفيذ اتفاق كوناكري بصورة عاجلة.

٥٤ – وفي ١٢ أيار/مايو، أصدرت تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام بيانا بشأن الحالة في غينيا – بيساو، وأثنت فيه على الجهود الدبلوماسية التي يبذلها قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشجعت هؤلاء القادة على مواصلة عملية الوساطة من أجل إنهاء المأزق السياسي. وكررت التشكيلة دعم خريطة الطريق ذات النقاط الست واتفاق كوناكري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأعربت عن الأمل في أن يجرى سحب بعثة الجماعة الاقتصادية على نحو لا يقوض الاستقرار السياسي. وحثت اللجنة بقوة جميع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية على المشاركة في الحوار، وحثت على ضبط النفس والاعتدال والالتزام بحل الأزمة السياسية.

هاء – توطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرات أجهزة الدولة

٥٥ – أعاق الجمود السياسي والمؤسسي جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لمساعدة السلطات الوطنية في توطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرات أجهزة الدولة، بما في ذلك الجمعية الوطنية. وكلف

المكتب المتكامل المعهد الدولي للدراسات الأمنية بدعم أصحاب المصلحة الوطنيين في تنفيذ أحكام اتفاق كوناكري المتعلقة بالإصلاحات المؤسسية. وقام معهد الدراسات الأمنية ببعثة تقنية إلى بيساو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آذار/مارس لإعداد الأساس اللازم لإجراء المشاورات مع الخبراء الوطنيين والدوليين بشأن وضع ميثاق لتحقيق الاستقرار. ومن المأمول أن يساعد إتمام العملية على تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وتوطيد مؤسسات الدولة.

٥٦ - وفي ٢٥ آذار/مارس، قام المكتب المتكامل بعقد اجتماعين منفصلين في بافاتا، منطقة بافاتا، مع ألفا ديالو حاكم المنطقة بالوكالة، وممثلي منظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين. وأعرب الحاكم وممثلو المجتمع المدني عن تأييدها لتنظيم انتخابات محلية، واعتبروها خطوة رئيسية نحو تحقيق اللامركزية والتنمية المحلية، مع التشديد أيضا على الحاجة إلى حل المأزق السياسي قبل الانتخابات.

واو - إنفاذُ القانون ونظاما العدالة الجنائية والسجون

٥٧ - في ظل تصاعد حدة التوترات السياسية، قام المكتب المتكامل بتقديم المشورة للسلطات الوطنية المعنية بشأن الاستخدام المسؤول للقوة والممارسات الفضلى في حفظ النظام العام، وحقوق المواطنين أثناء المظاهرات. وقدم المكتب أيضا الدعم التقني والمشورة إلى الحرس الوطني بشأن استعراض وتطوير السياسات الناظمة للسلوك والانضباط، فضلا عن إجراءات ومعايير الطعن.

٥٨ - وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب مساعدة تقنية إلى مؤتمر بشأن الشرطة والتعاون القضائي الدولي، الذي عقد في بيساو في أيار/مايو. وعقد المؤتمر برعاية المشروع البرتغالي للمساعدة في توطيد سيادة القانون بتيسير من خبراء من البرازيل والبرتغال، وحضره نحو ١٠٠ ممارس لمهنة القانون في غينيا - بيساو الذين ناقشوا، في جملة أمور، الصلات التي تربط بين سيادة القانون والعدالة الجنائية؛ والحاجة إلى تعاون يتسم بالكفاءة بين الوكالات والشرطة العابرة للحدود الوطنية وفي مجال المساعدة القضائية؛ وأهمية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ وتهريب المهاجرين. وقام المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم انخراط محكمة مراجعة الحسابات الوطنية مع أصحاب المصلحة في مناقشات بشأن الإفلات من العقاب والفساد في القطاع العام. ودعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة محكمة مراجعة الحسابات في تنظيم حلقة عمل في ٢٧ نيسان/أبريل بشأن مكافحة الإفلات من العقاب والفساد في القطاع العام.

٥٩ - وساعد المكتب المتكامل في تعزيز قدرات التحقيق لأربعة وثلاثين ضابطا في الحرس الوطني. وساهمت البعثة أيضا في تعزيز قدرات شرطيي النظام العام في مجالي جمع واستعمال إحصاءات الجريمة من أجل توجيه دوريات مركزة. كما قدمت التوجيه الاستراتيجي والتقني لوكالات إنفاذ القانون من أجل وضع الخطط الاستراتيجية.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل المكتب المتكامل بشكل وثيق مع المجلس الأعلى للشرطة والأمن الداخلي من أجل تحسين التنسيق الوطني المشترك بين وكالات إنفاذ القانون على أساليب كبح الاتجار بالمخدرات والاستغلال الجنسي للأطفال والاتجار بالبشر وسلامة المسافرين بحرا واستراتيجيات منع الجريمة.

٦١ - وشرع المكتب المتكامل، بالتعاون مع المحكمة العليا، بتطوير الأفرقة المتنقلة للعدالة الجنائية بغية توسيع نطاق تقديم خدمات العدالة في جميع أنحاء البلد.

٦٢ - وساعد المكتب في زيادة الوعي بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) من خلال تقديم الدعم لزيارات التقييم الفني التي قام بها المدير العام للسجون إلى مرافق الاحتجاز بمانسوا ومنطقة أويو وبافاتا. وعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل مع المدير العام لوضع توصيات من أجل إصلاح مرفق مانسوا.

زاي - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٦٣ - بعد أن قام قسم حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة المتكامل برصد وتقييم منتظمين لظروف الاحتجاز، طالبت البعثة بزيادة الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال توزيع دليل عن حقوق المحتجزين، وضعه المكتب المتكامل بالشراكة مع وزارة العدل، على موظفي الدولة وغيرهم من أصحاب المصلحة. كما شملت أنشطة الرصد المرافق الطبية والمظاهرات والإضرابات التي نظمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٤ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٩ شباط/فبراير، قام المكتب المتكامل بتدريب ثلاثين شرطيا وثلاثين ضابطا من الحرس الوطني وخمسة وأربعين ضابطا عسكريا في بيساو وفي منطقتي بافاتا وبوبا بشأن حماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وفي الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه أنهى المكتب المتكامل، بالتعاون مع مركز التدريب القضائي الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة من الدورات التدريبية بشأن حقوق الإنسان وإقامة العدل، لصالح ٤٠ قاضيا من القضاة المدنيين والعسكريين والمدعين العامين والمحامين وأفراد الشرطة القضائية، من بينهم خمس نساء. وركزت حلقة العمل التدريبية على حقوق المرأة والطفل في مجال إقامة العدل؛ ودور المحاكم في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وحماية حرية الفكر والضمير والتعبير والدين، وكذلك الحق في التجمع السلمي.

٦٥ - وفي ٨ حزيران/يونيه، أصدر المكتب المتكامل ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا مشتركا عن الحق في الصحة في غينيا - بيساو. وفي البيان الصحفي المشترك الصادر بهذه المناسبة، أكد ممثلي الخاص على أن ''إعمال الحق في الصحة له علاقة قوية بعملية بناء السلام في غينيا - بيساو''. وأكد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على واجب الدولة ضمان الحق في الصحة، ودعا الجهات المانحة إلى مواصلة دعم أنشطة حكومة غينيا - بيساو في هذا المجال.

٦٦ - وفي الفترة من ١٧ آذار/مارس إلى ٩ حزيران/يونيه، ساعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في تعزيز القدرات الوطنية من أجل حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين عن طريق تعميم التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، على المسؤولين الحكوميين، والبرلمانيين، والقضاة، والمدعين العامين، وموظفي الخدمة المدنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الدولية.

٦٧ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، اختتم المكتب المتكامل سلسلة من الدورات التدريبية لصالح المنسقين المحليين المعنيين بحقوق الإنسان في الجيش عن طريق تقديم حلقة عمل تدريبية في كاشو، عاصمة إقليم كاشو، لخمسة وثلاثين من المسؤولين العسكريين، من بينهم امرأة واحدة.

حاء - مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب المتكامل الإجراءات التي اتخذتها وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية لغينيا - بيساو من أجل تعزيز قدرتها على إجراء التحقيقات مستندة إلى المعلومات عن الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي والدولي كجزء من مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وأعربوا أيضا عن تأييدهم لخلية مكافحة الاتجار بالمخدرات، في إطار البرنامج الدولي للتخاطب بين المطارات.

٦٩ - وبالاقتران مع التدريب الذي تقدمه الشرطة الاتحادية البرازيلية في إطار برنامج التخاطب بين المطارات، قام المكتب المتكامل والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتدريب الشرطة القضائية، وشرطة النظام العام، ودائرتي الهجرة والجمارك، والإنتربول بشأن التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة، والمسائل المتصلة بالمخدرات، والاتجار بالبشر، فضلا عن الفساد وصلاته بالجرائم الأخرى.

٧٠ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، قدم المكتب المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التوجيه الاستراتيجي والتقني للتمكين من التحقق من ٤٦,٣ كيلوغراما من الكوكايين، ولترين من الكوكايين السائل و ٥٨٤,٠٣ كيلوغراما من الماريوانا التي كانت بحوزة الشرطة القضائية، ونقلها وحرقها. ومنذ بداية عام ٢٠١٧، أبلغت الشرطة القضائية ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية عن ضبط ٢,٩ كيلو غرام من الكوكايين و ٣٩٢ كيلوغراما من الماريوانا.

٧١ - وفي ٩ أيار/مايو، أُبلغ مكتب الأمم المتحدة المتكامل بموافقة الحرس الوطني على التقرير المتعلق ”بتقييم مراكز الحدود البرية والبحرية“، الذي أعد بدعم المكتب المتكامل. ومكنت الموافقة عليه فرقة العمل المعنية بإصلاح قطاع الأمن المشترك بين الوكالات على المضي قدما في تحديد وتجهيز مراكز حدودية مختارة. ودعمت البعثة أيضا زيارات التوجيه والتدريب إلى المراكز الحدودية للحرس الوطني من أجل تعزيز القدرات التقنية الوطنية للجمارك والهجرة.

٧٢ - ودعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تحسين قدرات أجهزة إنفاذ القانون لمراقبة الحدود البحرية وتسيير الدوريات عليها، بما في ذلك من خلال تسليم قاربين في حزيران/يونيه، لإتاحتهما إلى وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية، والشرطة القضائية والحرس الوطني. وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضا إلى ضباط وحدة مكافحة الجريمة معدات الحماية الباليستية والكاميرات الحرارية للرؤية الليلية لأغراض المراقبة السرية، وكذلك لباس الشرطة الموحد وغير ذلك من معدات الشرطة الفردية.

٧٣ - وفي جزيرة بوباك في أرخبيل بيجاغوس، في إقليم بولاما، قدم المكتب المتكامل المساعدة التقنية لاجتماعات العمل بين الجهات المعنية في قطاع الأعمال التجارية ووكالات إنفاذ القانون من أجل معالجة نقاط الضعف في مسائل الرقابة على الحدود والاتجار بالمخدرات والهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر. ودعم المكتب المتكامل أيضا تركيب مخفر مسبق الصنع للشرطة القضائية في بوباك، الأمر الذي ساعد على زيادة وجودها العملياتي.

طاء – إدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام

٧٤ – في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس، قام المكتب، في شراكة مع وزارتي الدفاع والداخلية، بتنظيم دورة تدريبية، في مناطق بافاتا وبوبا وكينارا، بشأن حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين بالنسبة لمائة وخمسة أعضاء، بمن فيهم أربعون امرأة، من مؤسستي الدفاع والأمن. وركزت حلقة العمل التدريبية على المنظور الجنساني والأخذ بنظام الحصص الجنسانية في عملية التوظيف في إطار إصلاح قطاعي الدفاع والأمن.

٧٥ – وفي ٨ آذار/مارس احتفلت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني باليوم الدولي للمرأة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في شراكة مع جميع وكالات الأمم المتحدة. وبهذه المناسبة، قدم معهد المرأة والأطفال السياسة الجنسانية الوطنية وخطة العمل المتصلة بها إلى وزارة شؤون المرأة والأسرة والتضامن الاجتماعي. وفي اليوم ذاته، قامت وزارة شؤون المرأة والأسرة والتضامن الاجتماعي رسميا بتدشين إدارة الشؤون الجنسانية، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٧٦ – وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آذار/مارس، شارك المكتب المتكامل وخمسة أعضاء من المنتدى السياسي الوطني للمرأة في بعثة مشتركة إلى غامبيا مع الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، التي نظمت بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. واجتمعت القياديات مع السلطات الوطنية وأعربن عن تضامنهن مع شعب غامبيا، لا سيما النساء والفتيات، بعد الأزمة التي اندلعت بعد الانتخابات في البلد.

٧٧ – وفي يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤتمرا وطنيا بشأن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، لمناقشة التحديات التي تواجه المرأة، والنساء في مجتمع غينيا – بيساو بشكل عام، في الحالة السياسية الراهنة وتقديم توصيات من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد. وحضر المؤتمر الذي يسره المنتدى السياسي للمرأة والتجمع البرلماني النسائي ١٩٨ مشاركا، بمن فيهم ٤٩ رجلا، من المنظمات النسائية، والجمعية الوطنية ووزيرات سابقات. وفي هذه المناسبة، قدم المكتب المتكامل دورة تدريبية بشأن 'النساء والتحكم بالموارد' لصالح البرلمانيات وممثلات منظمات المجتمع المدني.

ياء – التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

٧٨ – في ٢٨ آذار/مارس، أصدرت اللجنة الانتخابية الوطنية رسميا التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام ٢٠١٤ في غينيا – بيساو. وسبق هذا الحدث إقامة حلقة دراسية بشأن التحديات الماثلة قبل الانتخابات المقبلة. وخلال الحلقة الدراسية، أعلن إدريسا ديالو، الأمين التنفيذي للجنة، المشاركين في الحلقة عن اعتزام اللجنة صياغة مشاريع قوانين ذات صلة وتقديمها إلى الجمعية الوطنية. وشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى استكمال سجل الناخبين وتحديد مواقع الدوائر الانتخابية، وذلك بهدف كفالة إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية بسلاسة وفي حين وقتها. وناقش المشاركون محاسن ومساوئ عقد الانتخابات التشريعية والمحلية بشكل منفصل أو في نفس الوقت. وفي حين أعرب البعض عن تفضيلهم لإجراء انتخابات مشتركة حرصا على الوقت والتكلفة، حبذ آخرون إجراء انتخابات منفصلة، ولاحظوا أنه يلزم بذل جهود في مجال التربية المدنية قبل حلول موعد الانتخابات المحلية.

٧٩ - وأوفدت بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو بناء على طلب رئيس الوزراء لتقديم المساعدة التقنية والمالية وتحديث حدود الدوائر الانتخابية وسجل الناخبين قبل حلول موعد الانتخابات التشريعية والمحلية. وخلص أعضاء البعثة الذين أجروا مشاورات مع ممثلين عن هيئات الإدارة الانتخابية في البلد وطائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين إلى نتيجة مفادها أن التأخير في تنفيذ اتفاق كوناكري يؤثر سلبا على الجهود الرامية إلى النهوض بالحوار والنظر في الإطار القانوني قبل حلول موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

٨٠ - وفي ١٧ أيار/مايو، اجتمع فريق الشركاء الدوليين الذي يتخذ من غينيا - بيساو مقرا له بالرئيس فاز للإعراب عن شواغله إزاء التأخيرات في تنفيذ اتفاق كوناكري. وقال الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في غينيا - بيساو في حديث له مع وسائط الإعلام باسم الفريق إن المسألة قد أثيرت في الانتخابات التشريعية، بما في ذلك الخطوات التحضيرية اللازمة لضمان النزاهة والإنصاف والشفافية. وأضاف أن التوصل إلى حل للمأزق السياسي أمر ضروري للتمكن من التحضير للانتخابات.

٨١ - وفي ٧ حزيران/يونيه، قدم الرئيس المؤقت للجنة الانتخابية الوطنية إلى الرئيس فاز الجدول الزمني المقترح للانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨. وفي حديثه مع الصحافة في نهاية الاجتماع، امتنع عن مناقشة تفاصيل الجدول الزمني للانتخابات، لكنه ذكر أن الانتخابات المحلية ستجري بعد ستة إلى اثني عشر شهرا من تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية.

٨٢ - وفي ١٧ تموز/يوليه، أصدر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بيانا عن الحالة في غينيا - بيساو أكد فيه الحاجة الماسة إلى وضع ”ترتيبات مؤسسية“ تمكن من إجراء الانتخابات في الوقت المناسب.

رابعا - المسائل الشاملة

ألف - التكامل في أعمال منظومة الأمم المتحدة

٨٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرع المكتب المتكامل في تنفيذ توصيات بعثة الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى غينيا - بيساو التي قادتها إدارة الشؤون السياسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على النحو المبين في تقريري الأخير إلى مجلس الأمن (S/2017/111، الفقرات ٦٨-٧٥). وبناء على توصيات بعثة الاستعراض الاستراتيجي، التي وافق عليها مجلس الأمن في حزيران/يونيه، عينت نائبا جديدا للممثل الخاص لغينيا - بيساو ونائبا لرئيس المكتب المتكامل، ديفيد ماكلكلان - كار. وسيوفر نائب الممثل الخاص للأمين العام القيادة والإشراف على سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في مكتب الأمم المتحدة المتكامل، وسيقود فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا - بيساو بصفته المنسق المقيم للأمم المتحدة. وقدم نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم ماكلكلان - كار أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية في ١٩ تموز/يوليه. وعملا بتوصيات البعثة، بدأ المكتب المتكامل اتخاذ خطوات لنشر موظفين في قسم الشؤون السياسية من أجل دعم المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص، فضلا عن تعزيز التواجد التناوبي للبعثة خارج بيساو، وتعزيز أوجه التآزر مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٨٤ - وواصل المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة ممثلي الخاص، العمل مع السلطات الوطنية ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة في مجال الشراكات في غينيا - بيساو لفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٨٥ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، نظم المكتب المتكامل وأمانة صندوق بناء السلام معتكفا لمدة يوم واحد مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل التفكير في خطة أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو. وكان المعتكف يشكل جزءا من جهد أكبر لتحديث ومواءمة خطة الأولويات مع السياق السياسي وتطوير منظورات قصيرة ومتوسطة الأجل لملف بناء السلام في البلد، بناء على الدروس المستفادة والممارسات الجيدة على نطاق المنظومة.

٨٦ - وفي حزيران/يونيه، وضع البرنامج المشترك المتعلق بالشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية في غينيا - بيساو في صيغته النهائية في إطار ترتيب مركز التنسيق العالمي. وبعد أن حصل البرنامج المشترك على تأييد الحكومة، فإنه من المتوقع أن يعزز تقديم المساعدة على نطاق المنظومة إلى مؤسسات سيادة القانون، بدعم من المكتب المتكامل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٨٧ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، اعتمد البنك الدولي والأمم المتحدة خطة لدعم قدرات الحكومة الوطنية على تقديم الخدمات الأساسية. وتهدف الخطة إلى تحسين التنسيق وتبادل المعلومات، وتعزيز التحليل والتخطيط والبرمجة المشتركة بين المؤسستين.

باء - الإعلام

٨٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب المتكامل بتعديل استراتيجية الإعلام السياسي، ووضع بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية إعلامية مشتركة للأمم المتحدة طبقا لتوصيات بعثة الاستعراض الاستراتيجي. كما عزز نشاطه الإعلامي في منطقة بوباك من خلال نشر متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة كمساعد لشؤون الإعلام.

٨٩ - إضافة إلى ذلك، أنتجت البعثة وبثت ١٤ برنامجا إذاعيا بلغة الكريول لغينيا - بيساو، مع التركيز على ولايتها، وجهود بناء السلام، والتنوع الثقافي، والوقاية من الملاريا، وحرية الصحافة، من بين مسائل أخرى؛ وجرى تمديد برنامج الأمم المتحدة الإذاعي الذي مدته ٥٠ دقيقة بإضافة مقطع عن حقوق الإنسان وجزء عن اتصالات المستمعين مدته ٢٠ دقيقة؛ وصدر ما مجموعه ٣٠ نشرة صحفية عن أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وترجم ووزع ١٢ بيانا صحفيا من مقر الأمم المتحدة إلى اللغة البرتغالية؛ وأعد المكتب أيضا ٣٠ مقالا باللغتين الإنكليزية والبرتغالية ونشرها على موقعه على شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، ونشرت البعثة أيضا حوالي ١٨٠ نشرة باللغتين الإنكليزية والبرتغالية على صفحة البعثة على الفيسبوك تصف أنشطة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو، بما في ذلك المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص. وفي ٢٣ آذار/مارس، صدرت رسالة إخبارية خارجية تتحدث عن أعمال الأمم المتحدة في غينيا - بيساو (*Kuma I*)). وجرى توزيع ٣٠٠٠ نسخة في جميع أنحاء البلد.

٩٠ - وخلال الفترة من ١٢ نيسان/أبريل إلى ١٠ أيار/مايو، أنجز المكتب، في شراكة مع منظمات المجتمع المدني، جولة من اجتماعات التوعية الأهلية في جميع أنحاء البلد للتوعية بمفاهيم المواطنة وسيادة

القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك عرض فيلم ”المواطن والدولة“، الذي أنتجه المكتب المتكامل لبناء السلام في عام ٢٠١٦، ونشر دليل عن حقوق الإنسان وضعه المكتب.

٩١ - وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل الدعم أيضا إلى مؤتمر دولي بشأن التأثير السلبي للفساد نظمته رابطة قضاة الوطنيين في ١٥ حزيران/يونيه، فضلا عن أنشطة التوعية بشأن منع تعاطي المخدرات والاتجار بها، التي نظمها المرصد الوطني المعني بإساءة استعمال المخدرات من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه.

جيم - سلامة الموظفين وأمنهم

٩٢ - ظلت الحالة الأمنية في غينيا - بيساو هادئة بوجه عام رغم طول مدة الجمود السياسي. ولم يبلغ عن وقوع حوادث كبيرة لموظفي الأمم المتحدة، عدا حادثة مرورية واحدة أصيب فيها أحد المشاة بأذى.

خامسا - الملاحظات

٩٣ - إن الأزمة السياسية في غينيا - بيساو ما زالت مستمرة منذ عامين ولا نرى نهاية فورية لها في الأفق. وفي غياب تسوية هناك خطر حدوث مزيد من التدهور في الحالة السياسية والأمنية، وبخاصة مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨. وأحث الرئيس، ورئيس الجمعية الوطنية، وقادة الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي، فضلا عن غيرهم من القادة السياسيين، على التحلي بالإرادة السياسية الحقيقية والإخلاص، والتصرف بشكل حاسم لإنهاء الأزمة عن طريق الحوار وتوافق الآراء. وهؤلاء القادة مسؤولون عن ضمان التوصل إلى حل دائم، على أساس خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتفاق كوناكري. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم جهودهم في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية المبينة في اتفاق كوناكري قبل إجراء الانتخابات.

٩٤ - وأُثني على جهود الوساطة المبذولة بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك وسيط الجماعة، الرئيس ألفا كوندي، رئيس غينيا، والرئيسة المنتهية مدتها للجماعة، الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف، رئيسة ليبريا. وإنني أهنئ الرئيس فور إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس توغو، على تعيينه رئيسا جديدا لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، ونشجعه على مواصلة الدعم الذي لا غنى عنه للجماعة الاقتصادية من أجل التوصل إلى حل سريع للأزمة. وأرحب كذلك بتمديد الجماعة الاقتصادية ولاية هذه البعثة لمدة ثلاثة أشهر حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٩٥ - وأحيط علما بتصميم هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية على فرض جزاءات محددة الهدف، إذا اقتضى الأمر، على الذين يعرقلون التنفيذ السلس للاتفاق. وبناء على موقف الجماعة الاقتصادية، أطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في استخدام جميع الوسائل اللازمة، إذا ما استمرت الأزمة، لضمان التوصل إلى حل سريع.

٩٦ - وأحيط علما أيضا باستمرار عدم تدخل مؤسستي الدفاع والأمن في غينيا - بيساو في الشؤون السياسية للبلد، لا سيما القوات المسلحة، وأشجعهما على التمسك بهذا الموقف وأداء دورهما المقرر في الدستور.

٩٧ - وأرحب بالمشاركة المتزايدة للنساء في غينيا - بيساو في العملية السياسية وأهنئهن على دورهن في تيسير الحوار بين الرئيس فاز وكبار الزعماء السياسيين. وإنني أشجع السلطات الوطنية على زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار في البلد.

٩٨ - وأرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات الوطنية المختصة من أجل تقييم سجل البلد في مجال تنفيذ الالتزامات الدولية بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ومتابعة توصيات التقرير المشترك لمكتب الأمم المتحدة المتكامل ومفوضية حقوق الإنسان بشأن الحق في الصحة. وأشجع السلطات على الانتهاء من التصديق على صكوك حقوق الإنسان المعلقة والتأكد من أن النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان يتسق مع مبادئ باريس، بما في ذلك مبدأ استقلالية اللجنة عن الحكومة.

٩٩ - وفي سياق التهديدات العالمية والإقليمية المتعددة الأبعاد لتحقيق السلام والاستقرار، أحث السلطات الوطنية على توخي اليقظة وتكثيف جهودها لتحسين إدارة الحدود والأمن البحري. وهناك أيضا حاجة إلى تحسين القدرة التشغيلية لأجهزة إنفاذ القانون ونظم العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأدعو الجهات المانحة الدولية إلى دعم البلد في هذا المسعى. ويلزم أيضا تقديم الدعم الدولي من أجل توسيع نطاق حفظ الأمن الأهلي في جميع أنحاء البلد.

١٠٠ - ويساورني القلق من تأخر إحراز تقدم بشأن إصلاح مؤسستي الدفاع والأمن، الأمر الذي أعاق تحديث هاتين المؤسستين، وإنني أحث القادة السياسيين في غينيا - بيساو على حل الأزمة المؤسسية لتيسير الإصلاحات، وأدعو جميع الشركاء إلى دعم البلد في تنفيذ التغييرات اللازمة في هذا الصدد. وأعتقد أيضا أن أكاديمية الشرطة والأكاديمية العسكرية، المقرر إنشاؤهما في المستقبل، ستكونان عاملين بالغي الأهمية في إضفاء الطابع الحرفي على أفراد الدفاع والأمن، وتشجيع الشركاء على دعم تطوير المؤسسات الوطنية التي من هذا القبيل.

١٠١ - ولا بد من تقديم المساعدة لتسيير الخدمات العامة الأساسية في البلد، لا سيما في قطاعي التعليم والصحة. وأرحب بالمشاركة المستمرة لجميع الشركاء الدوليين الموجودين في البلد وبجهود المتضافرة، لا سيما الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، ومؤسسات بريتون وودز، فضلا عن الجهات المانحة الثنائية. وأشجعهم على أن يستمروا في دعم خطة غينيا - بيساو الاستراتيجية والتنفيذية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وأن يفوا بالالتزامات المقطوعة في آذار/مارس ٢٠١٥ خلال اجتماع المانحين في بروكسل.

١٠٢ - وسيواصل ممثلي الخاص العمل عن كثب مع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية لحشد واستثمار الموارد المالية والبشرية التقنية في تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع من أجل بناء قدرة أفضل على التكيف وتهيئة غينيا - بيساو بشكل أفضل لمواجهة التحديات المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٠٣ - ولضمان توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في المجالات السياسية والإنمائية والأمنية والتحديات في مجال حقوق الإنسان في غينيا - بيساو، أهيب بالأطراف السياسية الرئيسية في البلد أن تبرهن على إحساسها العالي بالمسؤولية عن طريق الإسراع في إنهاء المأزق السياسي المستمر.

١٠٤ - وأود أن أعرب عن تقديري لموظفي المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة ممثلي الخاص، موديبو إبراهيم توري، لالتزامهم وعملهم الجاد، وللشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين لإسهاماتهم المتواصلة في بناء السلام في غينيا - بيساو.